مؤتمر نقابة خبراء المحاسبة المجازين

دعوة إلى تحصين المهنة وتعزيز التكامل في التدقيق

د. داوود صبح يلقي كلمته وبدا جانب من الحضور

أكثر من 800 مشارك استقطبهم المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر الذي نظمته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان تحت عنوان "تأثير التكامل في التدقيق على الأعمال" والذي انعقد في فندق فينيسيا برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بوزير المالية علي حسن خليل.

واكتسب المؤتمر بعداً عربياً ودولياً من خلال مشاركة خبراء من البنك الدولي ومن مؤسسات عربية وعالمية، إلى جانب حشد لبناني من القطاعين العام والخاص.

أمين عام المؤتمر د. **داود صبح** نوّه بحجم المشاركة على الرغم من الظروف الطبيعية (أمطار وعواصف) ومن الظروف السياسية والأمنية، لكنه رأى أن النجاح لم يقتصر على ذلك وحسب وأضاف: "نجح المؤتمر في مخاطبة المعنيين في القطاعين العام والخاص وعلى المستويات كافة بصورة مباشرة، من أجل تحقيق الأهداف التي سعى إليها وهي التشديد على أهمية التكامل في مهن تستدعي الدقة والشفافية وروح المسؤولية لما لذلك من تأثير على الأعمال والاقتصاد الوطني برمّته.

ويعتبر د.**صبح** أن المؤتمر نجح في ايصال رسائل عديدة من أهمها أن أبناء المهنة لن يقبلوا بعد اليوم بمستوى أقل في علاقاتهم المهنية والإجتماعية، وأن عليهم أن لا ينتخبوا إلا مجالس تمثّل المهنة أفضل تمثيل وتدافع عن مصالحها وأهدافها وأن المشاركة الكثيفة من الجسم المهني كانت دليلاً على أن هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي تقيمها النقابة على مستوى المضمون والتنظيم.

الشركاء

وعن الهيئات التي شاركت في المؤتمر قال: حضر المؤتمر أكثر من ثلاثين خبيراً متخصصاً من هيئات مهنية دولية، عربية ومحلية. على المستوى الدولي، كان هناك حضور فاعل للبنك الدولي، الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، الفريق الحكومي الدولي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ISAR، هيئة المحاسبين الإداريين IMA، مجلس مراقبة المصالح العامة الدولي PIOB، بالإضافة إلى الهيئات والجمعيات المهنية في بريطانيا ACCA، وفرنسا OEC. أما على المستوى العربي فالحضور هو: الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى هيئات وجمعيات مهنية في كل من الأردن، البحرين، تونس، مصر، سورية، فلسطين، قطر، والكويت. وعلى المستوى المحلي شارك كل من: لجنة الرقابة على المصارف، لجنة

الرقابة على هيئات الضمان، هيئة التحقيق الخاصة، ديوان المحاسبة، وزارة المالية – معهد باسل فليحان، نقابة المحاسبين، جمعية الصناعيين، بنك بيبلوس، جمعية المدققين الداخليين في لبنان، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية وغيرها من الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالشأن المحاسبي والمالي.

الجلسة الافتتاحية

في كلمته ممثلاً راعي المؤتمر الرئيس **سلام**، أشار وزير المالية **علي الخليل** إلى أن "العلاقة بين وزارة المال ونقابة المحاسبين تفرض علينا أن نرفع العمل الى مستوى الاختصاص". وأضاف أن وزارته "سعت جاهدة من أجل الحصول على بيانات مالية شفافة تعكس الواقع في إعادة تدوين حسابات الدولة ككل بدءاً من العام 1997 حتى العام 2010، وهو عمل مضنٍ كان لا بدّ منه بعد انقطاع وبعد تراكم الكثير من الثغرات التي أدت إلى عدم إنجاز الحسابات في وقتها وطرحت الكثير من علامات الاستفهام وأدخلت البلد في جدل سياسي طويل لا بدّ من الخروج منه للتأسيس لقواعد سليمة نستطيع معها أن نخرج من الدوامة التي نعيش".

وكانت لممثلة البنك الدولي **ريما قطيش**، كلمة عرضت فيها إستراتيجية البنك ودعمه للأنشطة التي تساهم في رفع مستوى الوعي في مجال التقارير المالية للشركات، وفي زيادة الشفافية والمساءلة وآثارهما الإيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تساهم في تعزيز الأطر القانونية والتشريعية وللمؤسسات الحكومية الداعمة لتطوير التقارير المالية للشركات وتعزيز قدرات هيئات المحاسبة الوطنية والإقليمية كما تساهم في تعزيز الثقافة المحاسبية وفي بناء قدرات الجامعات والمؤسسات التعليمية في المنطقة في مجال التقارير المالية للشركات..

أما نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان **إيلي عبود**، فقال إن التحدي الكبير في المؤتمر يكمن في كونه مؤتمراً علمياً يليق بالنقابة من حيث المضمون والمحاور والمستوى المهني وفي جمع الهيئات الرقابية المحلية إلى جانب الهيئات العربية والدولية لكي يعزز قدرة لبنان على أن يكون مركز استقطاب للمدققين والمحاسبين والهيئات الرقابية الناظمة والمشرفة ورجال الأعمال والمال. وشدّد **عبود** على أن الهدف الأساسي للنقابة هو تحديث قانون تنظيم المهنة بما يتلاءم مع متطلبات العصر المهنية والإقتصادية وبما يتضمنه من تأمين للحصانة المهنية للخبير، إذ لا يجوز ملاحقة خبير المحاسبة المجاز لفعل نشأ عن ممارسة المهنة أو بمعرضها إلا بقرار من مجلس النقابة يأذن بالملاحقة، ما لم يكن الفعل ناشئاً عن تقصير موصوف أو إهمال واضح في أعمال التدقيق.

وقال د. **صبح**: "هذه المؤتمرات واللقاءات تشكل فرصة للتلاقي والتعريف بمهنتي المحاسبة والتدقيق، وتهدف إلى نشر الوعي المحاسبي والرقابي، وتوطيد العلاقات المهنية بين المؤسسات المشاركة وأبناء المهنة، والمجتمع، وتقديم اقتراحات جادة تساعد الجهات المعنية على القيام بدورها في وضع أو تطوير وتوحيد قوانين وأنظمة المحاسبة والتدقيق وقوانين الأعمال".

وعن مفهوم التكامل في التدقيق شرح **صبح**: "نحن في التدقيق نتحمل مسؤوليتنا، ولكن التدقيق يبقى ناقصاً وقاصراً عن تحقيق أهدافه الكلية ما لم تكتمل حلقة عناصره بالتكامل بين مختلف الجهات الرقابية. إن تأثير التكامل في التدقيق على الأعمال Audit Complementarily Effects on Business يتناول ويناقش مفهوم التكامل في التدقيق بين الجهات الرقابية المتنوعة من: تدقيق خارجي External Audit، وتدقيق داخلي Internal Audit، ولجان تدقيق Audit Committee وتدقيق الجهات الرقابية الرسمية الناظمة والمشرفة Regulatory and supervisory Bodies التي تتمتع بالسلطة والقوة، مع التأكيد والحفاظ على استقلالية كل منها".

وأضاف: "إنّ التكامل بين مختلف الجهات التي تقوم بأعمال التدقيق يعتبر قيمة مضافة تدعم مصداقية المعلومات والتقارير والبيانات المالية والأداء التشغيلي، المالي والإداري والتخطيط وتقييم النتائج، والاستخدام الأمثل للموارد خصوصاً في ظل الاتجاه الى تفويض المسؤوليات والصلاحيات، وهذا يوفّر المناخ الملائم للإدارة السليمة وتطور الشركات والمؤسسات ومجمل المال في القطاعين الخاص والعام، ويقوي الأخلاقيات والسلوكيات التي ما أحوجنا اليوم إلى تعزيزها وتأكيد تطبيقها حتى لا تبقى مجرد نظريات حول قواعد وأسس وتعاليم".

الوزير الخليل:
«العلاقة بين وزارة المال ونقابة المحاسبين تفرض علينا أن نرفع العمل الى مستوى الاختصاص»

التوصيات

وصدر عن المؤتمر توصيات عدة تضمنت الآتي:

- التأكيد على ان التدقيق علم له مبادرة واساليبه واجراءاته وقواعده ومعاييره، يتكامل مع القوانين والأنظمة، ويهدف الى تعزيز الثقة بالأعمال.
- ان الشمولية في اجراءات التدقيق تستوجب مواكبة جدية وحثيثة للمعايير المهنية ورفع مستوى الوعي في مجال التقارير المالية، وذلك:
  - بإنشاء الهيئات الناظمة وتفعيل دورها، وفتح قنوات الحوار الدائم معها.
  - بتعزيز الاستقلالية التامة وتكريس مبدأ الحصانة المهنية نصاً وممارسة.
  - بالمشاركة الفعلية في تحديث وتطوير القوانين والانظمة المحلية بما يتوافق ومتطلبات المعايير المهنية الدولية للمحاسبة والتدقيق.
  - بتعزيز قدرات الهيئات المهنية وتحسين ادوات التدقيق والتأهيل المستمر من أجل تحسين الاداء وتفعيل الرقابة النوعية(مراقبة الجودة).
  - بنشر الوعي لدى الهيئات الاقتصادية والاجتماعية حول أهداف التدقيق وفوائده.
  - بتعزيز الثقافة المحاسبية وتطوير اساليب التعليم في الجامعات والمؤسسات التعليمية وتعزيز دور معاهد التدريب.
- تبادل الخبرات واساليب العمل ورقابة الجودة بين الهيئات المهنية والرقابية المحلية والاقليمية والدولية، وابرام اتفاقيات التعاون فيما بينها.
- تأكيد على ان التكامل في التدقيق على الاعمال يستدعي تعاوناً وثيقاً بين الهيئات المهنية والنقابية، والهيئات الرسمية المشرفة والناظمة والهيئات الاقتصادية مما يستدعي ايجاد الطرق الكفيلة بتأمين ديمومة واستمرارية هذا التعاون.
- العمل على توحيد المصطلحات المهنية والنصوص التي ترعى أعمال المحاسبة والتدقيق.
- العمل على تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.
- تأليف لجنة متابعة للإشراف على تنفيذ هذه التوصيات.